

الأسد يكافح لاستعادة النفوذ في شمال سوريا وشرقها

الحقائق الجديدة على الأرض دفعت موسكو للضغط على حليفها في دمشق للعودة إلى المنطقة



المصلحة تقتضي مواجهة العدو المشترك

إلى تل تمر، يجب أن يتعاملوا مع فقدان الثقة العام في رغبة الأميركيين في العمل كضامن ضد المزيد من العمليات التركية وهو انطباع تعليقات ملتبسة من التحالف لم يفعل المسؤولون الكثير لتبديده.

وقد أدى ذلك، خاصة في الأشهر التي أعقب الغزو التركي، إلى قبول عملي بضرورة التعامل مع دمشق، فقد أكد العديد من السكان في القامشلي أنهم مضطرون للتعامل مع النظام السوري بدل البقاء تحت رحمة الأتراك.

ومع ذلك، لا يزال السكان الأكراد يشعرون بتقارب أقوى مع الولايات المتحدة من روسيا وربما يعزى هذا إلى الشعور بالتوافق المشترك بعد هزيمة تنظيم داعش المنطوق من خلال إظهار الصورة الكردية على أنها ديمقراطية وليبرالية وعلمانية.

وحتى في مجال النفوذ الروسي، لم تكن جهود موسكو ناجحة بشكل خاص، فقد رفض السكان المحليون الذين لا يتقنون بهم المساعدات التي قدمتها قواتها العسكرية إلى سكان قرى كوباني، في تكرار لأحداث مماثلة بين القوات الروسية والأكراد النازحين داخليا في جيب الشهباء جنوب عفرين.

وعدم الكفاءة، لكن مثل المناطق الكردية، واجهت دير الزور تهميشا تاريخيا من دمشق، وهناك مقاومة قوية حتى لا تعود تحت نفوذها.

وحاولت دمشق جني مكاسب سياسية من الاحتجاجات الأخيرة المناهضة لقوات سوريا الديمقراطية في دير الزور، وأضعة مطالب المحتجين على أنها دعوات لعودة دور دمشق وإرسال المحرضين لإشعال النيران.

ومع ذلك، فقد هذا الوضع، مع مطالبة القبائل المحتجة بإصلاحات، وإن كانت مهمة، لإدارة قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، بدلا من الدعوات لعودة دمشق.

وحتى الآن، فشلت الولايات المتحدة باعتراف الجميع في جني ثمار عداوة المنطقة المستمرة تجاه دمشق. وتساهم الاشتباكات الموثقة كثيرا بين الدوريات الأميركية والروسية التي تعمل في شمال وشرق سوريا في تكوين انطباع عام بأنه لا للولايات المتحدة ولا روسيا جادة في الانفتاح على السكان المحليين.

وضعت موقف الولايات المتحدة في تلك المنطقة بشكل كبير بعد سحب قواتها إلى جانب فقدان الوجود الجسدي والنفوذ من منبج عبر الرقة وكوباني

لفحوصات فايروس كورونا. وكانت هذه السياسة محركا رئيسيا لنفسي الفايروس التاجي في مناطق سيطرة الأكراد، حيث أكد المسؤولون أن سياسة الباب المفتوح هذه هي محاولة متعمدة للضغط عليهم لقبول بشروط دمشق.

استغلال الفرصة

لدى مكلور شعور بأن انسحاب الولايات المتحدة من المناطق الغربية من شمال وشرق سوريا، والذي من المقرر أن ينتهي معه برنامج تحقيق الاستقرار التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في الرقة، سيخلق المزيد من الفرص لدمشق لإحراز تقدم في الرقة حيث تم إحراز تقدم كبير رغم تحديات البنية التحتية المستمرة على الجبهات الإنسانية والبنية التحتية والأمنية على مدار العامين الماضيين.

وفي غضون ذلك، تسعى دمشق في دير الزور إلى استغلال التوترات بين قوات سوريا الديمقراطية والقبائل العربية المحلية، حيث يتجه غضب السكان المحليين بشكل خاص إلى مجلس دير الزور العسكري المرتبط بقوات سوريا الديمقراطية، المتهم بالفساد

وكان سهيل الحسن، القائد القوي للجيش السوري، قد زار مؤخرا ريف الرقة الجنوبي، جنبا إلى جنب مع ساعدت روسيا وإيران الأسد في طرد مقاتلي المعارضة في نهاية المطاف إلى جيب صغير من شمال غرب سوريا.

وفي وقتها حول مرونة المشروع السياسي لشمال وشرق سوريا، ذهب الباحثان باتريك هيني وأرثر كيسناي إلى حد القول إنه "بعيدا عن كونه استسلاما من قبل قوات سوريا الديمقراطية"، التي تسعى للحماية من دمشق، فإن عودة النظام اتضح أنها ستكون تنازلا من دمشق.

وبمعنى آخر، يعتقد الباحثان هيني وكيسناي أن روسيا مارست ضغوطا على دمشق لقبول ما كانت تسعى إليه إدارة الحكم الذاتي لأكراد سوريا طوال الوقت، وهو عودة قوات النظام السوري إلى الحدود الشمالية، لكن قوات سوريا الديمقراطية واصلت السيطرة على تلك المنطقة.

ومع ذلك، فإن الحقائق الجديدة دفعت إلى تجديد الاهتمام بدمشق بالعودة إلى المنطقة، ففي حين أن سكان المناطق الشمالية ذات الأغلبية الكردية ينظرون بقلق إلى الحدود التركية، تضغط دمشق على الجنوب ذي الأغلبية العربية.

إذا كان الأكراد في مناطق شمال سوريا وشرقها قد ألقوا باللوم على الولايات المتحدة في غزو تركيا لمناطقهم في العام الماضي، فإنهم يحملون روسيا بالمثل مسؤولية إعطاء الضوء الأخضر لغزو تركيا لمدينة عفرين قبل عامين من الآن. ولكنهم، وفق محللين، يجدون اليوم أنفسهم أمام وضع جديد، حيث أنه وعلى ما يبدو لم يعد لهم مفر سوى التوافق مع نظام بشار الأسد الذي يكافح بدوره للتخلص من نفس العدو وهو "الأترك" أملا في عقد تسويات مع الأكراد استعدادا لإعادة بسط النفوذ على تلك المناطق مجددا.

دمشق - لم تكن "صفقة" أكتوبر العام

الماضي بين قوات سوريا الديمقراطية ونظام بشار الأسد مفهومة جيدا منذ البداية، فقد اندفعت وسائل الإعلام الأجنبية والمنظمات غير الحكومية إلى الحدود مع انتشار الدرع بشأن العودة الفورية لسيطرة دمشق إلى مناطق الحكم الذاتي التي يقودها الأكراد، لمنع تقدم تركيا المستمر.

وبعد مرور عام، لم تتحقق هذه المخاوف باستثناء تلك المدن التي تحتلها تركيا الآن، فالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا تحتفظ بنفس السلطة السياسية الفعلية في جميع أنحاء شمال وشرق سوريا كما كانت قبل الغزو التركي.

وتبدو وحدات من قوات الأسد محصورة في الخطوط الأمامية والمراكز الحدودية في عين عيسى وتل تمر، ولم تعد مرئية في المدن الكبرى أو على الطرق عما كانت عليه قبل ذلك التاريخ.

أدوات ضغط

يعمل النظام السوري على تحريك العديد من الأدوات واستخدامها كورقة ضغط على الأكراد هناك من أجل القبول بشروطه بهدف استعادة النفوذ على شمال وشرق سوريا، وهذا التحرك يأتي رغم أن هناك خلافات حادة بين الدول المتخلطة في الأزمة السورية.

وثمة تباين بين الأطراف الدولية في دعم طرفي الصراع السوري، فتركيا تساند قوات المعارضة التي تقاتل للإطاحة بالرئيس بشار الأسد بينما ساعدت روسيا وإيران الأسد في طرد مقاتلي المعارضة في نهاية المطاف إلى جيب صغير من شمال غرب سوريا.



أرثر كيسناي

نظام الأسد يلعب على وتر الاستياء الاجتماعي في مناطق الأكراد



باتريك هيني

دمشق قدمت تنازلات للتوافق مع قوات سوريا الديمقراطية

ويؤكد توماس مكلور الباحث في مركز معلومات روجافا المهتم بشؤون الأكراد في تقرير نشرته مجلة "تاشيونال انترست" الأميركية أنه بينما تدير الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا نقاط التفتيش أصيب دمشق بالإحباط في محاولاتها لتوسيع دائرة نفوذها مقلما هو الحال في القامشلي حيث ميليشيات قوات الدفاع الوطني المدعومة من النظام تواجه مناوشات مع جماعات مناوئة لها على أطراف العاصمة.

واجتذبت احتجاجات مؤيدة ومناهضة لدمشق في الرقة ومنبج قبل عام من الآن وأماكن أخرى العشرات من المظاهرات فقط، حيث قامت قوات سوريا الديمقراطية بتفريق بعض

بعد ست سنوات من اعتماد الصين لاستراتيجية تهدف إلى انتشار من يعيشون تحت خط الفقر بمعدل مليون شخص شهريا، لم تحقق ميتهاغا، كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات، رغم النمو الاقتصادي السريع خلال العقدين الماضيين، وهو ما يندج جدوى خطط الحكومة الشيوعية، التي تواجه تحديات بسبب الحروب التجارية وأزمة كورونا.

شكوك تحاصر قصة نجاح الصين في القضاء على الفقر بنهاية 2020

بإلاهة استراتيجية "التخفيف الموجع للفقر" وهو مفهوم وضعه شي في عام 2013 خلال رحلته إلى إقليم هونان.

رغم أن الصين تقترب بالفعل من تحقيق هدفها فإن ملاءمة الإجراءات الحكومية مع الواقع ما زالت محل تساؤل

ورغم جميع البيانات الإيجابية الخاصة بمحاربة الفقر في الصين، تواجه الحكومة ضغوطا متزايدة لمعالجة الفجوات وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، أو بين الأقاليم الصينية المختلفة.

وكان رئيس الوزراء الصيني، لي كيشيانغ قد قدم في مايو الماضي التقرير السنوي لعمل الحكومة، وقال فيه إن الحكومة "ستتبنى سياسة لمنح المهاجرين القادمين من المناطق الريفية إلى الحضر فرصا متساوية للحصول على خدمات التوظيف في المدن التي يعيشون فيها".

كما أعلن أنه سيتم السماح لذوي الدخل المنخفض بتاجيل سداد أقساط اشتراكات التأمين الخاصة بهم، في ظل الظروف الحالية.

الحضرية، وليس على مستوى الدولة ككل. وكانت الحكومة حددت خط الفقر الخاص بها في 2011، ليعتبر الفقير هو من يقل دخله عن 339.7 دولار سنويا، وفقا للأسعار 2010.

وتحقق نجاح الصين في تخفيف حدة الفقر، بفضل النمو السريع على مدى العقود الماضية، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من عشرة أمثاله.

ومع ذلك يرى خبراء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن النمو كان متفاوتا بصورة كبيرة، حيث تركزت الوظائف الصناعية ذات الراتب المرتفع في المناطق الحضرية وقد بدأت الحكومة اتخاذ خطوات للحد من هذا التفاوت من خلال التركيز على الحد من الفقر في المناطق الريفية يشرف عليه مكتب تابع لمجلس الدولة لتحديد المقاطعات الفقيرة.

واطلقت الحكومة في 1994 برنامج أولوية تخفيف الفقر خلال سبع سنوات، والذي استهدف إخراج 80 مليون صيني من دائرة الفقر خلال سبع سنوات. كما أن السلطات المركزية أسست آليات تعاونية تسمح بتحويل مساحات واسعة من المناطق الساحلية في البلاد إلى مناطق حضرية لدعم الأقاليم الغربية الأشد فقرا.

ومنذ وصوله إلى الحكم، جعل شي جين بينغ القضاء على الفقر هدفا رئيسيا لسياسته. وتحت قيادته تبنت

ورغم أن التقدم الذي حققته الصين في تقليص الفقر مثير للإعجاب، فإن الأمر لم يخل من مشكلات، بحسب دراسة حديثة نشرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي، فحتى 2018، كان معدل الفقر في المناطق الريفية بالصين خمسة أمثال المعدل في المناطق الحضرية.

ولذلك فإن خط الفقر في الصين يعكس هذا التباين بين المناطق الحضرية والريفية، فالأرقام الرسمية تقدم فقط البيانات في المناطق



الخطط الاستراتيجية قد تتعرض أحيانا

ذات دخل متوسط أعلى، كان 17 في المئة من السكان، أي ما يعادل 237.2 مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مع نهاية 2018.

ومن الملاحظ أنها نسبة أعلى من دول أخرى ذات دخل متوسط، فمعدل الفقر في تركيا الذي يبلغ 8.5 في المئة في الصين، ولكن الصين تتفوق على البرازيل التي يبلغ فيها معدل الفقر 19.8 في المئة وكذلك المكسيك بنحو 22.7 في المئة.

ويعتبر تخفيف حدة الفقر تحديا دائما للمجتمع الدولي، فمن يعيشون في فقر مدقع يعانون من الحرمان الشديد من أساسيات الحياة الإنسانية، مثل الغذاء ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية والمسكن والتعليم.

ورغم أن الفقر يعتبر قضية متعددة الأبعاد، فإنه يقاس بشكل عام بمستوى الدخل. ووفقا للبنك الدولي، فإن خط الفقر يتحدد على أساس الدخل الذي يقل عن 1.9 دولار يوميا، وأن معدل الفقر في العالم تراجع بنسبة منذ عام 1990، عندما كان 36.2 في المئة من سكان العالم تحت خط الفقر، أي ما يعادل 1.9 مليار نسمة إلى حوالي 8.7 في المئة حاليا.

وساهمت الصين بأكثر من ستين في المئة من هذا الانخفاض في معدل الفقر العالمي، بعد عقود من النمو الاقتصادي السريع خرج حوالي 748.5 مليون صيني من دائرة الفقر المدقع، ليصل معدل الفقر إلى 0.3 في المئة مقارنة مع 66.3 في المئة قبل ثلاثة عقود.

وعندما يتم تطبيق خط الفقر وهو 5.5 في المئة يوميا في الصين، وهي دولة

بكين - فندت دراسة حديثة قصة نجاح الصين في مواجهة الفقر، حيث لا يزال هذا التحدي مشكلة كبرى ولاسيما في مناطق الريف حيث يدفع نقص الوظائف البالغين القادرين جسديا إلى العمل في أماكن أخرى تاركين أطفالهم وكبار السن وراءهم رغم النمو المتسارع.

وإشكلك تقليل معدل الفقر أولوية لشرعية الحزب الشيوعي الحاكم، وفي ظل حكم الرئيس شي جين بينغ تبنت الحكومة هدفا غير مسبوق للقضاء على الفقر تماما بنهاية 2020. ورغم أن الصين تقترب بالفعل من تحقيق الهدف فإن ملاءمة الإجراءات الحكومية للوصول إلى ميتهاغا ما زالت محل تساؤل.